المحاضرة الرابعة منهج الإمام البخاري المتعلق بالمتون.

munahij al'imam albikhari almutaealiq bialmutawann.

ا.م.د محمد خلف عبد الفهداوي

قسم علوم القران والتربية الإسلامية

المرحلة : الماجستير

Dr.: Mohamed Khalaf Abdel Fahdawi

Department of Quranic Sciences and Islamic Education

Master level

أولا: منهجه في تراجم الأبواب ومسالكها:

قسم الإمام البخاري صحيحه إلى سبعة وتسعين كتابا، وقسّم كل كتاب منها إلى عدد من الأبواب، وجعل لهذه الأبواب عناوين تدل على ما فيها من أحاديث، عرفت هذه العناوين بالتراجم، وتنوعت هذه التراجم – بحسب ظهور دلالتها على أحاديث الباب وخفائها – إلى ما يلي:

١- **تراجم ظاهرة:** هي التي يدل عنوان الباب فيها على مضمونه من الأحاديث دلالة واضحة، لا يحتاج القارئ فيها إلى إعمال فكره لمعرفة وجه الاستدلال، وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه، مثال ذلك قول البخاري: "باب علامة الإيمان حب الأنصار"، ثم أخرج حديث أنس – رضي الله عنه – مرفوعا: (آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بُغض الأنصار).

٢- **تراجم خفية (استنباطية):** هي أن يأتي في لفظ الترجمة احتمالٌ لأكثر من معنى، فيعيّن أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث، أو أن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، ومثال ذلك قول البخاري: "باب جهر الإمام بالتأمين"،

ثم ذكر حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – مرفوعا: (إذا أمّن الإمام فأمِّنوا، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غُفر له ما تقدم من ذنبه)، فهذه ترجمة خاصة بجهر الإمام في التأمين، مع أنه ليس في الحديث ذكر صريح للجهر، بيد أن الحديث محتمل لذلك، فجاءت الترجمة لتعين هذا الاحتمال.

٣- **تراجم مرسلة:** هي قول الإمام البخاري "بابٌ"، من غير أن يذكر عنوانا لهذا الباب، وهذه التراجم قليلة إذا ما قيست بالظاهرة والخفية، وقد تكون الترجمة المرسلة بمنزلة الفصل مما قبلها مع تعلقه به، أو تكون متعلقة بالكتاب وليست بمنزلة الفصل.

وقد ظهر لابن حجر أن تراجم البخاري لأبوابه على أطوار :

(١) إن وجد حديثاً يناسب ذلك الباب ولو على وجه خفي ووافق شرطه أورده فيه بالصيغة التي جعلها مصطلحة لموضوع كتابه وهي " حدثنا " و ما قام مقام ذلك : و" العنعنة " بشرطها عنده .

(٢) و إن لم يجد فيه إلاّ حديثاً لا يوافق شرطه مع صلاحيته للحجة كتبه في الباب مغايراً للصيغة التي يسوق بها ما هو من شرطه ؛ و من ثم أورد التعاليق .

(٣) و إن لم يجد فيه حديثاً صحيحاً لا على شرطه و لا على شرط غيره ؛ و كان مما يستأنس به و يقدمه على القياس استعمل لفظ ذلك الحديث أو معناه ترجمةً : " باب " ثم أورد في ذلك إما آية من كتاب الله تشهد له أو حديثاً يؤيد عموم ما دل عليه ذلك الخبر .

ثانيا: منهجه في ذكر الفوائد والتعليق على بعض الروايات:

عقّب الإمام البخاري بفوائد ولطائف للتوضيح أو التنبيه ونحو ذلك، وينتظم تحت ذلك ما يلي:

١- غريب الحديث: عني الإمام البخاري بشرح شيء من غريب الحديث، وتفسير ما يتعلق بحديث الباب من غريب القرآن، قال بعد حديث (العنَزَة)، "العنزة: عصاً عليه زُجّ"، وقال: "القصَّة البيضاء: تريد بذلك الطهر من الحيضة".

٢- ذكر الناسخ والمنسوخ: كان الإمام البخاري يصرِّح أحيانا بأن الحديث منسوخ، أو بأنه الآخر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم، وكان يكتفي أحيانا أخرى بتأخير الناسخ.

١- ذكر مختلف الحديث: كان الإمام البخاري يبين مختلف الحديث، ويحلُّ بعض ما أُشكل منه، قال في الباب الذي أخرج فيه حديث أبي بكرة رضي الله عنه مرفوعا: (شهران لا ينقصان: شهرا عيدٍ، رمضان وذو الحجة)، قال أبو عبد الله: "قال إسحاق: وإن كان ناقصا فهو تمام، وقال محمد – يعني البخاري نفسه –: لا يجتمعان كلاهما ناقص".

شروحات صحيح البخاري:

قال ابن خلدون: شرح صحيح البخاري دَيْنٌ على هذه الأُمّة[١]، ولأهمية الكتاب عند المسلمين فقد اعتنى العلماء بشرحه قديما وحديثا فكثرت الكتب المتعلقة به مثل الشروح والحواشي وشرح الغريب أو أسماء الرواة، وقد بلغت الشروح كثرة كثيرة ومنهم من أوصلها إلى ثمانين نذكر منها:

١. أعلام السنن، تأليف: أبو سليمان الخطابي، المتوفى سنة ٣٨٨ هـ.
٢. شرح صحيح البخاري، تأليف: ابن بطال القرطبي المالكي، المتوفى سنة ٤٤٩ هـ.
٣. شرح البخاري، تأليف: يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة ٦٧٦ هـ، شرح فيه كتابي "بدء الوحي، والإيمان"، ولم يكمله.
٤. البدر المنير السَّاري في الكَلام على البخاري، تأليف: عبد الكريم بن عبد النور الحلبي، المتوفى سنة ٧٣٥ هـ.

---

[١] مقدمة ابن خلدون: ٥٦٠/١.

٥. التنقيح في شرح الجامع الصحيح، تأليف: محمد بن بهادر الزركشي، المتوفى سنة ٧٩٤ هـ.
٦. التوضيح شرح الجامع الصحيح، تأليف: عمر بن علي بن الملقن، المتوفى سنة ٨٠٥ هـ.
٧. الإفهام شرح صحيح البخاري، تأليف: جلال الدين البلقيني، المتوفى سنة ٨٢٤ هـ.
٨. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تأليف: ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، وهو أشهر تلك الشروح.

عدد الأحاديث:

في صحيح البخاري أربعة الآف حديث بغير المكرر، وفي عد ابن حجر يقول: (٢٦٠٢) ، ومن المتون المعلقة المرفوعة (١٥٩) فمجموع ذلك عنده (٢٧٦١).

الأحاديث المنتقدة على البخاري:

انتقد بعض العلماء أحاديث أخرجها البخاري في صحيحه، وبين ابن حجر أن الصواب مع البخاري وان الواهم هو من انتقده، وسنأخذ أمثلة تبين ذلك:

أ- أخرج البخاري عن مسروق عن أم رومان رضي الله عنها وهي أم السيدة عائشة أم المؤمنين طرفا من حديث الإفك.

قال الخطيب: وهو وهم، لم يسمع مسروق من أم رومان لنها توفيت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكان لمسروق حين توفيت ست سنين، ولو صح هذا لكان مسروق صحابيا ل مانع له من السماع من النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر أنه مرسل، وقال ابن عبد البر: رواية مسروق عن أم رومان مرسلة، وتبعه القاضي عياض وتبعهما جماعة من المتأخرين.

قال الحافظ: وعندي أن الذي وقع في الصحيح هو الصواب والراجح وذلك أن مستند هؤلاء في انقطاع هذا الحديث إنما هو ما روي عن علي بن زيد بن جدعان – وهو ضعيف – أن أم رومان ماتت سنة ست، وأن النبي صلى الله عليه وسلم حضر

دفنها، وقد نبه الإمام البخاري على هذا الضعف فقال: قال علي بن زيد بن جدعان ماتت أم رومان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم سنة ست، وفيه نظر وحديث مسروق أسند أي أصح إسنادا.

قال الحافظ: وهو كما قال وقد جزم إبراهيم الحربي بأن مسروقا سمع من أم رومان في خلافة عمر رضي الله عنه، وقال أبو نعيم الأصبهاني: عاشت أم رومان بعد النبي صلى الله عليه وسلم دهرا، وقد ثبت في الصحيح من رواية عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أن أصحاب الصفة كانوا ناسا فقراء... فذكر الحديث في قصة أضياف أبي بكر وفيه: فقال عبد الرحمن: إنما هو أنا وامي وامرأتي وخادم بيتنا....، وأم عبد الرحمن هي أم رومان لأنه شقيق السيدة عائشة ام المؤمنين وعبد الرحمن إنما أسلم بعد سنة ست، فبان ضعف ما قال علي بن زيد مع ما اشتهر من سوء حفظه فكيف تعل به الروايات الصحيحة المعتمدة؟ ، والله أعلم

ب- من الأقسام المنتقدة على البخاري ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن.

هذا القسم أكثره لا يترتب عليه قدح لإمكان الجمع في المختلف من ذلك أو الترجيح، ومن أمثلة ذلك ما أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ومسلم في كتاب الجمعة من حديث شعبة عن عمرو بن دينار عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم (إذا جاء أحدكم والإمام يخطب فليصل ركعتين)

قال الدارقطني: وقد رواه ابن جريج وابن عيينة وحماد بن زيد وأيوب وورقاء وحبيب بن يحيى كلهم عن عمرو أن رجلا دخل المسجد فقال له صليت.... الحديث.

قال الحافظ: أراد الدارقطني أن شعبة خالف هؤلاء الجماعة في سياق المتن واختصره وهم إنما أوردوه على حكاية قصة الداخل وأمر النبي صلى الله عليه وسلم له بصلاة ركعتين والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب، وهي قصة محتملة للخصوص وسياق شعبة يقتضي العموم في حق كل داخل فهي مع اختصارها أزيد من روايتهم وليست بشاذة فقد تابعه على ذلك روح بن القاسم عن عمرو بن دينار به، فهذا يدل على أن عمرو بن دينار حدث به على الوجهين والله أعلم.

أسباب تقديم العلماء صحيح الإمام البخاري على صحيح مسلم.

١. أن البخاري أشد انتقاء وتحريا للرجال ويتشدد في ذلك، والرجال المتكلم فيهم من الذين انفرد البخاري بإخراج حديثهم ثمانون رجلا من جملة (٤٣٥) والمتكلم فيهم اكثرهم من شيوخه وهو أدرى بشيوخه من غيره، بينما المنتقدون من رجال مسلم ممن تفرد بهم (١٦٠) من مجموع (٦٢٠) .

٢. اشترط البخاري حتى يكون الحديث متصلا في حال العنعنة ان يكون الراوي قد ثبت لقاؤه بمن روى عنه ولو مرة واحدة بينما يكتفي مسلم بالمعاصرة مع إمكانية اللقاء.

٣. ما انتقد على البخاري من الأحاديث أقل مما انتقد على مسلم، فالأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت مائتي حديث و عشرة أحاديث . اختص البخاري منها بأقل من ثمانين و باقي ذلك يختص بمسلم .ولا شك أن ما قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر والله أعلم .

٤. أن البخاري كان اجل من مسلم في العلوم وأعرف بصناعة الحديث وأن مسلما تلميذه، حتى قال الدارقطني: لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء، وقال مسلم للبخاري: لا يبغضك إلا حاسد وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك.

٥. أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه لم يكثر من تخريج أحاديثهم و ليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلها أو أكثرها إلا ترجمة عكرمة عن ابن عباس بخلاف مسلم فإنه أخرج أكثر تلك النسخ : كأبي الزبير عن جابر ؛ و سهيل عن أبيه؛ والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه؛ وحماد بن سلمة عن ثابت وغير ذلك.

٦. أن البخاري يخرج للمتكلم فيهم من المتقدمين في المتابعات والإستشهادات والتعليقات، بخلاف مسلم فإنه يخرج لهم الكثير في الأصول والاحتجاج.